مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية • المجلد: 18، العدد: 1 (2025) • ص: 459–477
© 2025 جامعة القصيم، جميع الحقوق محفوظة

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030

عبدالرحمن محمد العمودي

جامعة الملك عبدالعزيز • 80214 جدة 21589 • المملكة العربية السعودية

amalamoudi@kau.edu.sa

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030 خلال الفترة (1988–2022) حيث يعد الانفتاح التجاري أحد الوسائل التي تُساهم في دفع وتدعيم حركة النشاط والنمو الاقتصادي من خلال القدرة على المنافسة والتنويع في تجارة السلع والخدمات ، وتشكل المملكة العربية السعودية أهمية كبرى نظرا لكونها منطقة توسع ذو نفوذ اقتصادي عالي وذلك لاحتواء المنطقة على احتياطي ضخم من النفط مما يساعد على جذب راس المال بجميع أشكاله. وتُسلط الدراسة أيضاً على الدور الفعال لرؤية المملكة العربية السعودية 2030 تجاه تفعيل سياسات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وتَعتمد منهجية الدراسة على الأسلوب التحليلي والقياسي بإستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتم التوصل إلى وجود علاقة تكاملية طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة. كما أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي لرؤية 2030 على النمو الاقتصادي السعودي بالإضافة إلى أن تحسن مؤشرات الحوكمة يلعب دوراً مهماً على النمو الاقتصادي السعودي.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، النمو الاقتصادي، مؤشرات الحوكمة، رؤية 2030.

رموز تصنيف JEL: F43,O40,O10,F10

The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the light of Saudi's Vision 2030

Abdulrhman Mohmmad Alamoudi

King Abdulaziz University • 80214 Jeddah 21589 • Saudi Arabia

amalamoudi@kau.edu.sa

Abstract:

This study aimed to analyze and estimate the impact of trade openness on economic growth in the light of Saudi Arabia's Vision 2030 during the period (1988-2022), as trade openness is one of the means that contribute to driving and strengthening the activity and economic growth through the ability to compete and diversify in the trade of goods and services. This study focused on Saudi Arabia, considered an essential country in the region due to its expansion into different economic sectors and its substantial oil reserves, which help attract capital in all its forms. The study also highlights the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030's influential role in activating trade openness policies on economic growth. It applied the autoregressive distributed lag period (ARDL) method and concluded that there is a long-term cointegration relationship between the study's variables. The results show a positive impact of Vision 2030 on Saudi economic growth; in addition to that, improving governance indicators play an essential role in Saudi economic growth.

Keywords: Trade openness, Economic Growth, Governance, Saudi's Vision 2030.

JEL Classification codes: F43,O40,O10,F10

1. مقدمة

تعتمد أغلب اقتصاديات الدول في الوقت الحاضر على تبادل السلع والخدمات واستقطاب رؤوس الأموال بجميع أنواعها وأشكالها المختلفة ،بالإضافة إلى أن هناك مجموعة من السياسات والأنظمة التشريعية تُساعد على تسريع وتيرة التبادل وتسهيل الحصول على السلع والخدمات لكل دولة وهو ما يدعى بسياسات الإنفتاح التجاري والتي تلعب دوراً مهماً في التنمية الاقتصادية من حيث مساهمتها في الناتج المحلي حيث أثبتت العديد من الأدبيات النظرية أن الاقتصادات المفتوحة Open Economy، على المدى الطويل، أفضل نسبيًا من الاقتصادات المغلقة Closed Economy في نواحٍ عديدة من خلال إنتاج السلع والخدمات وتبادل المعرفة ورأس المال البشر وبالتالي التأثير الإيجابي على الناتج القومي(Barro & Martin,1995).

على الرغم من أن العولمة والتجارة تتيحان فرصاً جديدة، العديد من الدراسات توصلت إلى أن التجارة الدولية تساهم بالتأثير السلبي على البيئة والصحة العامة للسكان من خلال زيادة نسبة الكربون الناتج من العملية الإنتاجية للسلع (Zhenci et al.,2020) ، بالإضافة إلى أن العديد من الدول ذوي الدخل المنخفضة والمتوسطة تواجه العديد من المصاعب والتحديات تتمثل على سبيل المثال في ضعف البنية التحتية المتمثل في أنظمة النقل أو الخدمات اللوجستية أو الجمارك؛ ضعف الربط في الأسواق المالية أو تكنولوجيا المعلومات؛ بالإضافة إلى ضعف جودة المؤسسات الحكومية التي من شأنها تُثبّط الاستثمارات الجديدة (World Bank, 2022).

من أبرز المقومات الاقتصادية التي تميز المملكة العربية السعودية في أنها محور ربط للقارات الثلاث بجانب تمتعها بأعلى احتياطي في النفط الخام على مستوى العالم (البنك الدولي، 2023). وقد جاءت رؤية المملكة[1] 2030 لتعمل من أجل تحسين و تدعيم القوة الإستثمارية للمملكة وجعلها ضمن أكبر الاقتصادات في العالم في كافة المجالات الاقتصادية المتنوعة وذلك من خلال تحسين بيئة الأعمال وإعادة هيكلة المدن الاقتصادية وتأسيس مناطق خاصّة وتحرير سوق الطاقة بما يسهم في رفع تنافسيته ، بالإضافة إلى استقطاب الكفاءات والمواهب العالمية والانفتاح على التجارة والأعمال (SAMA,2022). تحاول هذه الدراسة بيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية في ظل رؤية المملكة 2030، باستخدام بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة (1980–2022). هذه هي أبرز المحاور التي يتناولها البحث، وسوف يكون ذلك في المباحث التالية:

المبحث الأول: المقدمة وتحتوي على مشكلة وفرضيات وأهداف وأهمية ومنهجية الدراسة.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للدراسة ويتضمن الإختبارات الإحصائية والنماذج القياسية.

المبحث الرابع: النتائج والتوصيات.

[1] رؤية السعودية 2030م هي خطة ما بعد النفط للمملكة العربية السعودية أُعلن عنها في 25 أبريل 2016

1.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من ميل الاقتصاديين منذ عقد الثمانينات من القرن العشرين إعطاء أهمية كبيرة في تحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي، إلا أن الجدل لايزال قائما حول أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي ، وكذا نوع العلاقة التي من الممكن أن تربط الانفتاح التجاري بمدى تدفق رؤوس الأموال إلى المملكة ،بالإضافة إلى تحديد اتجاه علاقة السببية فيما إذا كان النمو الاقتصادي يقود إلى الانفتاح التجاري أم العكس، في محاولة لمعرفة ما إذا كان اتجاه الاستثمارات نحو المملكة بسبب فقط الاحتياطي الضخم من القطاع النفطي، ذلك أن اتجاه العلاقة السببية يلعب دورا مهماً في اختيار استراتيجية التنمية لصانع القرار، فإذا كان الانفتاح التجاري هو الذي يحفز النمو الاقتصادي فإن ذلك يتطلب الإلمام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحرير التجارة الخارجيه بما يحافظ على مكتسبات الدولة الاقتصادية والاجتماعية، أما إذا كان النمو الاقتصادي هو الذي يحفز الانفتاح التجاري وتدفق رؤوس الأموال فإن العملية تتطلب التركيز على معرفة السياسات التي من شأنها أن تعزز وتحسن النمو الاقتصادي.

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في معرفة مدى التأثير الناتج من سياسات المملكة العربية السعودية في الانفتاح التجاري على الناتج القومي و بشكل خاص في مدى تفعيل استراتيجيات رؤية المملكة 2030 في التنويع الاقتصادي من خلال الانفتاح التجاري، حيث تسعى الدراسة الى الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هي علاقة سياسات الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي ؟

ما هو اتجاه العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي؟

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي في ظل رؤية المملكة 2030؟

2.1 فرضيات الدراسة

تنطلق فرضية الدراسة من خلال تأثير الانفتاح التجاري، والتي تعتبر أهم الأهداف الإستراتيجية لتطبيق رؤية المملكة 2030 ،على النمو الإقتصادي لتنويع اقتصادها بعيداً عن النفط، على أساس النمو النوعي وليس الكمي.

وما ينتج عن ذلك من دور إيجابي في تعزيز النمو الاقتصادي للمملكة، ومن ثم يفترض الباحث بأنه:

- " توجد علاقة طردية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "
- " توجد علاقة ذو دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "
- " توجد علاقة طويلة الآجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"
- " توجد علاقة طردية بين رؤية المملكة 2030 في دعم سياسات الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي"

3.1 أهداف الدراسة

ينبع الهدف الرئيس للدراسة الحالية من التعرف عما إذا كانت رؤية المملكة 2030 تساهم في تحفيز الإنفتاح التجاري الذي بدوره يعتبر محددا لجذب رؤوس الأموال التي تحفز القطاع الاقتصادي الحقيقي الغير نفطي ، وما

يترتب عن ذلك، وما يعكسه ذلك من نتائج إيجابية على النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، وذلك سعيا نحو تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على طبيعة أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي واتجاهه.
- إلقاء الضوء على رؤية المملكة 2030 ومدى موائمتها واتساقها مع سياسات الانفتاح التجاري.
- تحديد اتجاه العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري و النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأثر الاقتصادي الناتج من السياسات التي تؤدي إلى الانفتاح التجاري الذي بدوره يخلق فرص عمل ويعزز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إعطاء الشركات المحلية المزيد من الفرص للإنتاج في الأسواق الخارجية. تفعيل سياسات الانفتاح التجاري تؤدي إلى أثر اقتصادي كبير متعلق بإزدهار التجارة الخارجية التي تلعب دوراً أساسياً في تسويق انتاج الدول من السلع والخدمات وبالتالي خلق أسواق جديدة تُساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

5.1 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة علي المنهج التحليلي الإحصائي في عرض المعادلات الرياضية التي تبين دور الانفتاح التجاري ورؤية 2030 في تعزيز النمو الاقتصادي وذلك باستخدام الأسلوب القياسي الذي يعتمد على تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري و دوره في تحسين النمو الاقتصادي من جهة والعلاقة بين رؤية 2030 ودورها في النمو الاقتصادي من جهة أخرى، وبناء نموذج اقتصادي يشرح هذي العلاقة التبادلية، خلال الفترة (1988–2022) ، وذلك من خلال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) Autoregressive Distributed Lag Model الذي وضعه Pesaran et al. (2001).

2. الدراسات السابقة

على الرغم من أن التجارة كانت موجودة منذ زمن طويل، إلا أنها أصبحت في الآونة الأخيرة أكثر أهمية لما لها من تأثيرات متنوعه على التنمية الاقتصادية والنمو (Chan & Al-Hawamdeh,2002). الانفتاح التجاري له تاريخ طويل بين الدول وقد أصبحت معياراً مهماً ضمن المعايير والمحددات الحيوية للنمو الاقتصادي والتقدم فيها خاصة في السنوات الأخيرة حيث يؤدي الاستثمار في بلد ما إلى الإنتاجية التي تتطلب جذب العمالة الماهرة والغير ماهرة مما يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة. دراسة Khan et al. (2012) بعنوان العلاقة بين التصدير والاستيراد والنمو الاقتصادي: دراسة حالة دولة باكستان حيث أُستخدم فيها فحوصات التكامل المشترك وجرا نجر للسببية في فحص العلاقة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي و الصادرات والواردات في دولة باكستان من عام 1972 إلى 2009 حيث تشير النتائج التي اعتمدت على نموذج تصحيح الخطأ إلى وجود مثل هذه العلاقة على المدى الطويل بين هذه المتغيرات. وتوصلت هذه الدراسة إلى العلاقة المتكاملة بين الصادرات والواردات على النمو الإقتصادي.

دراسة Okenna (2020) بعنوان التجارة الدولية واقتصاديات الدول النامية التي تهدف إلى تقييم تأثير التجارة العالمية على التقدم الاقتصادي لدولة الصين من خلال تحليل التحسينات في الإنتاجية. استخدمت الدراسة كلا من المنهج التحليلي القياسي من مجموعة بيانات متوازنة مدتها 6 سنوات تشمل 31 مقاطعة داخل الصين، والتي امتدت من عام 2002 إلى عام 2007. أثبتت نتائج البحث أن الزيادة التوسعية لتجارة دولة الصين في جميع أنحاء العالم مكنتها من الحصول على المزايا الثابتة والديناميكية في تنشيط وتحسين فعالية التوسع الاقتصادي. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الإنتاجية على المستوى الإقليمي في الصين تأثرت إيجاباً نتيجة زيادة حجم التجارة الدولية من التركيز على تكنولوجيا الصادرات.

دراسة Nowbutsin (2020) بعنوان أثر الانفتاح على النمو الاقتصادي: حالة دول رابطة المحيط الهندي حيث تم استخدام ثلاثة مؤشرات للانفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذا مجموع الصادرات والواردات على عينة طبقية مكونه 15 دولة خلال الفترة 1997–2011، لدراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من ، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في البلدان محل الدراسة. دراسة (2020) Prabhakarالتي تم التركيز فيها على أربع دول كبرى وهم الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا وألمانيا. توصل فيها الباحث بأن دولة ألمانيا هي الأكثر استفادة من حالة التوسع في سياسات الانفتاح التجاري في دعم التنمية الاقتصادية تليها الولايات المتحدة الأمريكية، والصين وروسيا.

دراسة Ridzua (2014) بعنوان تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والانفتاح التجاري والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لخمس دول كبرى في آسيا حيث هدفت الدراسة إلى تحليل هذه العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي والانفتاح التجاري والنمو السكاني على النمو الاقتصادي لهذه الدول من خلال النموذج القياسي الخاص بالتكامل المشترك، وتوصلت الدراسة إلى أن قرارات صناع السياسات، والسياسات والإجراءات هي التي تساهم في جذب الموارد تُحفز العلاقة بين التجارة والتنمية ومن شأنها أن تحدث تغييرات جذرية في الاقتصاد. يوضح Kim (2011) في دراسته بعنوان التجارة والنمو والدخل أن الانفتاح على التجارة له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي والدخل الحقيقي في البلدان المتقدمة ولكن له آثار سلبية في البلدان النامية. علاوة على ذلك، يعتمد التأثير الحقيقي للتجارة أيضًا على مستوى التنمية المالية والتضخم. إن الانفتاح على التجارة له تأثير سلبي على النمو في البلدان ذات التنمية المالية المنخفضة، ولكن له تأثير ضئيل في البلدان ذات التنمية المالية العالية. إن الانفتاح التجاري مواتٍ للنمو الاقتصادي في البلدان ذات التضخم المنخفض ولكن له تأثير ضئيل على النمو في البلدان ذات التضخم المرتفع.

دراسة Iqbal et al.(2021) بعنوان ديناميكيات التطور المالي وجودة الحكومة والنمو الاقتصادي في مجموعات مختلفة من الاقتصادات حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة الثلاثية والمشتركة بين النمو الاقتصادي، والتنمية المالية، والحوكمة على المستوى الوطني. توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري عامل مهم يُساهم في زيادة المنافسة بين الشركات المحلية والدولية التي من شأنها أن تضخ وتنوع السلع والخدمات في مختلف الأنشطة التجارية والصناعية، بالإضافة إلى أن التنمية المالية والحوكمة الوطنية لها تأثير أكثر استمرارا على النمو

الاقتصادي على المدى الطويل للدول المصنفة منخفضة وعالية الدخل. العديد من الدراسات توصلت إلى أن تحسين مؤشرات الحوكمة الوطنية بصفة عامة Kutan et al.(2017) ومكافحة الفساد Alamoudi (2023) بشكل خاص تزيد من تعزيز النمو الاقتصادي.

في حالة دولة بنغلاديش أُجريت دراسة Miyan & Biplob (2019) بعنوان عادة النظر في العلاقة التجريبية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي لإعادة النظر في العلاقة التجريبية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات السلاسل الزمنية السنوية من عام 1981 إلى عام 2017. استخدمت هذه الدراسة اختبار التكامل المشترك لجوهانسن واختبار السببية لجرانجر في إطار نموذج تصحيح الخطأ المتجهي (VECM). بناءً على نتائج اختبار التكامل المشترك لجرانجر، فإن هذه الدراسة تؤكد وجود علاقة توازن طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي.

وفي حالة دولة مصر تّوضح دراسة Elakkad & Hussein (2023) بعنوان أثر الواردات على النمو الاقتصادي في مصر وتهدف الدراسة إلى قياس تأثير الواردات الحقيقية على النمو الاقتصادي في مصر مع تحديد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الطلب على الواردات من خلال نموذجين باستخدام أسلوب تقدير حدود الانحدار التلقائي للفجوة الموزعة (ARDL) المطبق على الملاحظات السنوية في مصر منذ إطلاق سياسة الباب المفتوح في عام 1974 حتى عام 2021. يبحث النموذج الأول في تأثير الواردات الحقيقية مع المتغيرات التفسيرية والتحكمية الأخرى على معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي. في حين أن النموذج الثاني يدرس أهمية الناتج المحلي الإجمالي وتعادل القوة الشرائية (PPP) ومتوسط سعر الصرف الرسمي (ER) والاحتياطيات الأجنبية (FR) على الواردات الحقيقية من السلع والخدمات في مصر. تؤكد نتائج اختبارات حدود ARDL لكلا النموذجين وجود علاقة طويلة الأجل متكاملة بين المتغيرات التابعة والمستقلة.

وما يميز هذه الدراسة اخذها في الاعتبار رؤية 2030 الإستراتيجية بالإضافة إلى قياس تأثير موشرات الحوكمة في المملكة العربية السعودية على النمو الاقتصادي، مما يساهم في رسم السياسات التي تُساهم في العمل على دراسة وتحليل النظام الاقتصادي السعودي وفق استراتيجيات وخطط واضحة محددة في الجوانب الإجتماعية والاقتصادية حيث يعتمد نجاح أي دولة أو منظمة أعمال على الخطط الاستراتيجية التي تضعها وتنفذها، والتي من خلالها تستطيع الدولة أن تركز طاقتها ومواردها على تحقيق الأهداف المرجوة وبفاعلية أكبر وأدق.

3. الجانب التحليلي للدراسة

ويتضمن النموذج القياسي للدراسة والاختبارات الإحصائية الأولية وتقدير نموذج الدراسة.

3.1 النموذج القياسي

يهدف النموذج القياسي إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1988–2022)، وذلك بالاعتماد على النظريات الاقتصادية والدراسات المتعلقة بموضوع الورقة كدراسة Elakkad & Hussein (2023) بالإضافة إلى الفرضية التي تنص على أن هناك علاقة طردية بين رؤية

المملكة 2030 في دعم سياسات الانفتاح التجاري على النمو الإقتصادي ويمكن صياغة المعادلة على الشكل العام والقياسي على التوالي:

$$GDP = f\ (To\ , EDU\ , GFCF\ , INF\ , DCPS\ , VIS, LF, IQ)$$

$$Log(GDP) = \mathrm{C} + \beta_1 Ln(TO)_1 + \beta_2 Ln(EDU)_2 + \beta_3 GFCF_3 + \beta_4 INF_4 + \beta_5 DCPS_5 + \beta_6 VIS_6 + \beta_7 Ln(LF)_7 + \beta_8 IQ_8 + \mu$$

حيث

C: القاطع.

β1,β2, β3,β4,β5,β6: معلمات النموذج.

GDP: نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو حاصل قسمة إجمالي الناتج المحلي على عدد السكان في منتصف العام. إجمالي الناتج المحلي بأسعار المشترين هو عبارة عن مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.

TO: الانفتاح التجاري ويُقاس بإجمالي الصادرات والواردات من السلع والخدمات مُقاساً كحصة من إجمالي الناتج المحلي.

EDU: رأس المال البشري مُقاساً بنسبة الالتحاق الإجمالية هي نسبة إجمالي الالتحاق في مرحلة الثانوية إلى عدد السكان في الفئة العمرية التي تتوافق رسميًا مع مستوى التعليم الموضح بغض النظر عن العمر.

GFCF: إجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي) ، يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً) تحسينات الأراضي (الأسوار والخنادق وقنوات تصريف المياه، الخ)، ومشتريات الآلات والماكينات والمعدات، وإنشاء الطرق، والسكك الحديدية، وما شابه، بما في ذلك المدارس، والمكاتب، والمستشفيات، والمساكن الخاصة، والمباني التجارية والصناعية.

INF: التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا)، يعكس التضخم أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز.

DCPS: الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص ، يعكس القطاع المالي (% من إجمالي الناتج المحلي)، يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية غير السهمية، والائتمانات التجارية والحسابات المستحقة القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد. بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة. تشمل الشركات

المالية السلطات النقدية وبنوك الودائع، بالإضافة إلى الشركات المالية الأخرى التي تتوفر فيها البيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تتحمل التزامات مثل الودائع لأجل والودائع الادخارية).

VIS: متغير وهمي يأخذ القيمة (1 و 0) يضبط تطبيق رؤية المملكة 2030 ، حيث يأخذ الرقم 0 للفترة من 1988 إلى 2015 ، ويأخذ الرقم 1 للفترة من 2016 إلى 2022.

LF: إجمالي القوى العاملة.

IQ: متوسط ست متغيرات تعكس جودة المؤسسات الحكومية (المساءلة القانونية والشفافية، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد.) وتستند المؤشرات الإجمالية إلى عدة مئات من المتغيرات الأساسية الفردية التي طورها كوفمان2009.

μ : المتغير العشوائي.

جدول 1: يوضح البيانات الإحصائية لمتغيرات الدراسة عبر عدة فترات زمنية مختلفة

الفترة الزمنية / المتغيرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الأدنى	الأعلى
GDP (1988-2022)	18376.63	1403.60	15561.4	21138.4
GDP (1988-2015)	17966.05	1223.00	15561.4	20442.3
GDP (2016-2022)	20019.00	706.81	18857	21138.65
TO (1988-2022)	70.9	11.4	50.00	96.10
TO (1988-2015)	73.88	10.69	56.08	96.10
TO (2016-2022)	59.17	4.63	49.71	63.51
EDU (1988-2022)	96.35	6.19	92.19	120
EDU (1988-2015)	93.73	2.62	92.19	103.27
EDU (2016-2022)	106.80	6.00	103.27	120.00
GFCF (1988-2022)	21.33	3.00	17.30	29.35
GFCF (1988-2015)	20.75	3.00	17.30	29.35
GFCF (2016-2022)	23.67	1.61	20.72	25.60
DCPS (1988-2022)	34.22	13.00	15.00	56.27
DCPS (1988-2015)	29.62	10.00	14.82	54.64
DCPS (2016-2022)	52.59	1.62	52.00	56.27
LF (1988-2022)	9581279	3767609	5211327	1.66e+07
LF (1988-2015)	8160440	2669536	5211327	1.34e+07
LF (2016-2022)	1.53e+07	1124206	1.39e+07	1.66e+07
IQ (1988-2022)	.333-	.079	-.488	-.046
IQ (1988-2015)	-.361	.046	-.488	-.258
IQ (2016-2022)	-.224	.089	-.298	-.046

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات البنك الدولي.

يوضح جدول رقم 1 البيانات المستخدمة في الدراسة لقياس أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1988 – 2022. تم جمع بيانات الدراسة من البنك الدولي2. تحلل هذه الدراسة تأثير درجة الانفتاح التجاري، واستراتيجية التحول الوطني (رؤية 2030)، ومتغيرات التحكم الأخرى على النمو الإقتصادي. يعرض الجدول 1 الإحصائيات الوصفية لجميع المتغيرات المستخدمة في هذه الدراسة عبر عدة فترات زمنية مختلفة. هناك بعض الحقائق الأساسية التي يجب تسليط الضوء عليها في جدول رقم (1) . في المتوسط ، تتمتع المملكة العربية السعودية بمعدل مرتفع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يبلغ 18 ألف دولار على مدى الفترة بأكملها (1988–2022)؛ وقد ارتفع المتوسط الحسابي خلال الفترة (2016–2022) ليصل إلى حوالي 22 ألف دولار. يُلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان في أدنى مستوياته عام 2002 بسبب النقص الحاد من إنتاج النفط في ذلك العام. وتظهر النتيجة أن الانفتاح التجاري كنسبة مئوية بلغ في المتوسط مستوى 71% وكان في أدنى مستوياته في عام 2020 عند 50% بسبب الصدمه التي اجتاحت الاقتصاد العالمي ممثلة في أزمة كوفيد– 19.

توضح البيانات الإحصائية كذلك بعض المتغيرات التي يجب إضافتها كمتغيرات تحكم أخرى تساهم في شرح ظاهرة النمو الإقتصادي. تُظهر البيانات أن متغير التعليم وصل إلى أعلى متوسط في عام 2022 حيث بلغت نسبة الالتحاق الإجمالية لمرحلة الثانوية إلى حوالي 120%. نُلاحظ من الجدول كذلك ارتفاع المتوسط الحسابي لمتغير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص الذي يعكس القطاع المالي خلال الفترة (2016–2022) ليصل إلى حوالي 53% حيث يدل على اهتمام المملكة العربية السعودية في تطوير القطاع المالي الذي يُساهم في بناء وتعزيز التنمية المستدامة والحد من الاعتماد على النفط. توضح البيانات أيضاً أن هناك تحسناً في متغير جودة المؤسسات الحكومية حيث يوضح الجدول المتوسط الحسابي للمتغير قد بلغ 36.– خلال الفترة (1988–2015) في حين أن المتوسط الحسابي قد بلغ 22.– خلال الفترة (2016–2022).

3.2 الإختبارات الإحصائية والنماذج القياسية

يهدف هذا القسم إلى استعراض العديد من الاختبارات الإحصائية الأولية التي لها دور فعال وهام في تحليل البيانات التي يتم جمعها لكي يتم عرض النموذج القياسي بصورة دقيقة، بالإضافة إلى النماذج القياسية على المدى القصير والطويل أهمها ما يلي :

- **اختبار جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية Unit Root Test**

يجب التأكد من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة والتأكد من أنها ثابتة عبر الزمن (stationary). لتحقيق ذلك، تم استخدام اختبار ديكي–فولر الموسع Dickey & Fuller (1979) لاختبار ما إذا كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة ثابتة من خلال اختبار الفرضية الأساسية (الصفرية) التي تُعبرعن عدم سكون

[2] https://www.worldbank.org/en/home

السلسلة الزمنية ولا تتبع نمطاً ثابتاً عند مستوى دلالة 5%، حيث العديد من المتغيرات تظهر نمطاً يتسم بعدم السكون عبر الزمن مما يؤدي إلى ظهور مشكلة الإنحدار الزائف.

جدول 2: اختبار ديكي – فولر الموسع

المتغيرات	قيمة t المحسوبة	قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة 5%	الإحتمالية	مستوى السكون
Ln(GDP)	1.305	3.00	0.627	عند الفرق الأول
	4.522	2.97	0.000	
Ln(TO)	1.44	2.97	0.561	عند الفرق الأول
	4.40	3.00	0.000	
Ln(EDU)	1.50	2.97	0.810	عند الفرق الأول
	4.51	2.97	0.000	
GFCF	1.83	3.00	0.361	عند الفرق الأول
	6.30	2.97	0.000	
INF	1.55	2.97	0.290	عند الفرق الأول
	3.36	2.97	0.012	
DCPS	0.56	3.00	0.879	عند الفرق الأول
	5.22	2.97	0.000	
Ln(LF)	1.52	3.00	0.359	عند الفرق الأول
	9.45	2.97	0.000	
IQ	1.48	3.00	0.542	عند الفرق الأول
	9.79	2.97	0.000	

المصدر: من إعداد الباحث.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (2) إلى أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح التجاري، التعليم، القطاع المالي، الإنفاق الحكومي، التضخم، جودة المؤسسات الحكومية) لم تكن ساكنة في مستوياتها, إذ أشار اختبار (ديكي – فولر) الموسع (ADF) إلى أن قيم ديكي– فولر المحسوبة لكل متغير بالقيمة المطلقة أقل من القيم الجدولية في قيمتها المطلقة ,عند مستوى دلالة (5%). وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم سكون المتغيرات في مستوياتها. أما عند أخذ الفرق الأول لجميع المتغيرات فقد أصبحت جميع المتغيرات ساكنة.

- **اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني Lag Length Selection Test**

لضمان دقة وموثوقية العلاقات المقدرة ، وكذلك استقرارية النموذج، يتم اختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني وذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من المعايير(AIC, SC,HQ,LR,FPE).

جدول 3: نتائج اختبار تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني

Lag	AIC	SC	HQ	LR	FPE
0	17.150	-1.32	17.156	NA	1.095
1	6.510	2.437	7.25	57.00	3.52e-07
2	6.165	3.633	7.434	15.55	2.02e-05
3	-239.16*	6.633*	-238.07*	29.19	6.08e-09*

المصدر: من إعداد الباحث.

تُشير النتائج في الجدول رقم (3) إلى أن عدد فترات التباطؤ الزمني الأمثل لنموذج الدراسة هو (3) فترات بناءً على غالبية المعايير.

- **اختبار جوهانسون للتكامل المشترك Co-integration Test**

بعد التأكد من سكون جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول ، بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى بالتالي هناك إحتمالة من إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه السلاسل الزمنية من خلال اختبار التكامل المشترك الذي طوره Johansen & Dinardo (1997). وعند إجراء هذا الاختبار كانت النتائج كما هي مبينة في الجدول رقم (4).

جدول 4: نتائج اختبار جوهانسون للتكامل المشترك

عدد متجهات التكامل المشترك	اختبار الأثر Trace Statistic	القيمة الحرجة Critical Value 5%	الاحتمالية Prob.**	عدد متجهات التكامل المشترك	Max Eigen	Critical Value 5%	الاحتمالية Prob. **
None *	114.591	40.291	0.0000	None *	84.215	25.4820	0.000
At most 1 *	56.240	37.549	0.0006	At most 1 *	31.581	23.3151	0.002
At most 2 *	19.461	23.420	0.0769	At most 2 *	16.340	17.4720	0.040
At most 3 *	0.2504	4.195	0.554	At most 3 *	0.1944	4.1842	0.459

المصدر: من إعداد الباحث.

أظهرت النتائج في جدول رقم (4) وجود متجهين للتكامل المشترك حسب اختبار Trace Test واختبار Maximum Eigen Value عند مستوى معنوية 5% بين متغيرات الدراسة، وبذلك فإن نتائج اختبار التكامل المتشترك تؤكد وجود علاقة طويلة الآجل بين متغيرات الدراسة.

- **اختبار الحدود للتكامل المشترك Bound Test**

يوضح الجدول رقم (4) قيمة F الإحصائية والقيم الجدولية عند مستوى دلالة 1% و 5% على التوالي. الهدف من هذا الإختبار هو اختبار الفرضية الصفرية التي تُعبر عن عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. على وجه التحديد، إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود الدنيا I(0) وأقل من الحدود العليا I(1) لقيمة F الجدولية، بالتالي لا نستطيع الحكم على وجود أو عدم وجود تكامل بين متغيرات الدراسة. الحالة الثانيه التي قد تواجهنا وهي إذا ما كانت قيمة F المحسوبة أقل من الحدود الدنيا I(0) لقيمة F الجدولية، فهذه الحالة تدل على عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. أما في الحالة الأخيرة التي تدل على وجود تكامل مشترك بين المتغيرات فإنه يتعين أن تكون قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا I(1) لقيمة F الجدولية.

جدول 5: اختبار الحدود

المعادلة	**قيمة F المحسوبة**	**قيمة F عند مستوى دلالة 5 %**		**قيمة F عند مستوى دلالة 1 %**		**K = 8**
		I(0)	**I(1)**	**I(0)**	**I(1)**	**القرار**
$GDP = f\ (To\ , EDU\ , GFCF\ , INF\ , DCPS\ , VIS, LF, IQ)$	14.21	2.73	3.61	3.59	4.29	يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الباحث.

تُشير النتائج في جدول رقم (5) إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك عند مستوى معنوية 5% وذلك لأن قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا I(1) لقيمة F الجدولية.

جدول 6: نتائج تقدير نموذج الدراسة بإستخدام طريقة ARDL على المدى الطويل

المتغيرات	**المعـــا مـــــلا ت**			
	النموذج (1)	**الإحتمالية (p-Value)**	**النموذج (2)**	**الإحتمالية (p-Value)**
Δ(LnGDP)	0.937***	(0.000)	0.915***	(0.000)
Ln(TO)	0.034 *	(0.07)	0.076***	(0.02)
Ln(EDU)	0.497***	(0.000)	0.580***	(0.000)
GFCF	0.055**	(0.02)	0.059**	(0.02)
INF	-0.035*	(0.08)	-0.035*	(0.08)
DCPS	0.224***	(0.000)	0.642***	(0.000)
VIS	-	-	1.584***	(0.000)
Ln(LF)	0.515***	(0.000)	0.571***	(0.000)
IQ	-	-	0.391**	(0.02)

***, **, and * are representing the significant level of interval at 1%, 5%, and 10% respectively.

- **نتائج تقدير نموذج الدراسة على المدى الطويل والقصير.**

يشير تحليل التكامل المشترك في الجدول رقم (6) إلى أن فترة الإبطاء الموزعة للنمو الإقتصادي الذي تم تطويره بواسطة Pesaran et al. (2001) ، كانت في فترة زمنية واحدة (1). يشير الجدول رقم (6) إلى أن الإنفتاح التجاري ، والتعليم، والبنية التحتية، بالإضافة إلى العمالة والنمو المالي، يعتبرون من العوامل المؤثرة على النمو الإقتصادي طويل الأجل في المملكة العربية السعودية.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (6) بالنموذج الأول وجود أثر ايجابي ومعنوي لكل من (الانفتاح التجاري، التعليم، البنية التحتية، النمو المالي) على النمو الإقتصادي السعودي عند مستويات دلالة 10% و 5% و 1% على التوالي. من ناحية أخرى نلاحظ ان التضخم مُقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك له أثر سلبي على النمو الإقتصادي السعودي طويل الآجل عند مستوى دلالة 10%، وذلك يتوافق مع نظرية Phillips التي تؤيد أن ارتفاع التضخم يضر بالنمو الإقتصادي على المدى الطويل Ghosh & Phillips (1998).

تُشير النتائج في النموذج رقم (2) بجدول رقم (6) إلى ارتفاع القدرة التفسيرية لمعاملات نموذج النمو الإقتصادي وذلك بعد إضافة المتغير الذي يضبط رؤية 2030 و مؤشرات الحوكمة مقاساً ب المتوسط الحسابي ست متغيرات تعكس جودة المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية وهي كالتالي (المساءلة القانونية والشفافية، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد)، على وجه الخصوص، ارتفع معامل الإنفتاح التجاري بحوالي 45% بعد التحكم بمؤشرات الحوكمة ورؤية 2030 ، وهذا بدوره يُبين الأثر الإيجابي لهذه الرؤية والتي تضم محوراً أساسياً وهو الاقتصاد المزدهر الذي يتم تحقيقه من خلا تنمية الصناعات وجذب الاستثمارات .ويمكن كتابة معادلة الدراسة في المدى الطويل على الشكل التالي:

$$Log(GDP) = -0.06 + 0.076\,To + 0.580\,EDU + 0.059\,GFCF - 0.035\,INF + 0.642\,DCPS + 1.58\,VIS + 0.57(LF) + 0.39IQ_8 + \mu$$

جدول 7: نتائج تقدير نموذج الدراسة بإستخدام طريقة ARDL على المدى القصير

المتغيرات	المعـــا مـــــلا ت			
	النموذج (1)	الإحتمالية (p−Value)	النموذج (2)	الإحتمالية (p−Value)
D(LnGDP)	−0.07291	(0.11)	−0.08121	(0.12)
D(LnTO)	−0.0016	(0.420)	−0.0015	(0.411)
D(L1.LnTO)	0.035***	(0.000)	0.083***	(0.000)
D(LnEDU)	0.041	(0.192)	0.092*	(0.017)
D(GFCF)	1.180	(0.92)	0.874	(0.41)
D(INF)	0.834	(0.18)	0.135	(0.78)
D(DCPS)	0.462***	(0.000)	0.851***	(0.000)
D(LnLF)	0.590	(0.149)	0.648	(0.140)
IQ	-	-	0.391**	(0.02)

(0.000)	0.561***	-	-	D(IQ)
(0.000)	-0.263*** (38.813)	(0.000)	-0.203*** (35.501)	ECT(-1)
-	0.9551	-	0.9201	R-squared
-	0.9241	-	0.8914	Adjusted
-	0.6725	-	0.6180	S.E. of regression
	31.480	-	25.180	Log likelihood
(0.000)	253.215	(0.000)	234.52	F-statistic

***, **, and * are representing the significant level of interval at 1%, 5%, and 10% respectively.

تُوضح النتائج في الجدول رقم (7) أن الانفتاح التجاري والتطور المالي؛ يُعتبران من العوامل المهمة والمؤثرة بالإيجاب على النمو الاقتصادي المقاس بمتوسط دخل الفرد خلال الفترة 1988 –2022 وذلك بمستوى دلالة إحصائية عالية عند إحتمالية خطأ 1%. يّلاحظ أن قيمة معاملات المتغيرات السابقة ازدادت بعد إضافة المتغير الذي يضبط رؤية 2030 و مؤشرات الحوكمة. بالإضافة إلى قيمة R^2 البالغة 95% تظهر ارتفاع القدرة التفسيرية لها حيث أن التغيير في كل من (الانفتاح التجاري، التعليم، النمو المالي) يفسر حوالي 95% من التغير الحاصل في النمو الإقتصادي السعودي على المدى القصير وهذا يدل على مقدرة تفسيرية عالية. واستنادا إلى قيمة الدلالة الإحصائية لا ختبار F (Prob=0.00) تقل عن احتمالية الخطأ المسموح بها 5% . وعليه فإننا نقبل ن الفرضية التي ترى بأن" هناك تأثير لمتغيرات الدراسة على معد النمو الاقتصادي السعودي خلال الفترة 1988 – 2022".

- **الإختبارات التشخيصية (Diagnostic Test)**

تم فحص الاختبارات التشخيصية للبيانات ومنها (اختبار الارتباط الذاتي لحد الخطأ، واختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ، واختبار عدم ثبات التباين المشروط بالإنحدار، واختبار عدم وجود قيم محذوفة). ويُشير جدول رقم (8) إلى استقرار المعاملات على المدى الطويل والتغيرات على المدى القصير من خلال اختبار الفرضية الصفرية للاختبارات التشخيصية في جدول رقم (8) التي تفترض عدم وجود المشكلات المذكورة آنفاً. تؤكد النتائج في جدول الاختبارات التشخيصية خلو النماذج الاقتصادية من تلك المشاكل لأن إحتمالية جميع الاختبارات أكبر من 5%.

جدول 8: الإختبارات التشخيصية

نوع الإختبار	**قيمة F-Statistic**
مشكلة الارتباط الذاتي لحد الخطأ	16.4820 0.455 [0.325]
مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ	9.207 0.571 [0.372]
مشكلة عدم التباين المشروط بالإنحدار الذاتي	11.154 0.7524 [0.771]
مشكلة عدم استقرار المقدرات	2.87 0.4670

المصدر: من إعداد الباحث.

4. النتائج والتوصيات

4.1 النتائج

هدفت الورقة إلى بيان أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي السعودي، بالإضافة إلى معرفة مدى تأثير رؤية المملكة العربية السعودية 2030 على الانفتاح التجاري خلال الفترة (1988–2022). ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

- أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ومعنوي للإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي السعودي مُقاسا بنصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي حيث أن زيادة الانفتاح التجاري بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى ارتفاع وتحسين النمو في متوسط دخل الفرد في المملكة العربية السعودية بحوالي 1% مع ثبات العوامل الأخرى، ونتائج الدراسة متوافقه مع جانب من الدراسات التي ترى ايجابية التأثير الحاصلة من الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (2023) Shahzad & Muhammad.
- نتائج هذه الدراسة متوافقة مع آل عبدالله والغامدي (2020) من حيث وجود أثر ايجابي لرؤية 2030 على النمو الاقتصادي السعودي، حيث أن نمو متوسط دخل الفرد أكثر عرضة للزيادة لطالما هناك تحسين وتسهيل في الإجراءات التي من شأنها أن تجذب رؤوس الأموال في مختلف الصناعات المختلفة وتنويع مصادر الدخل إلى جانب الدخل من النفط ومشتقاته.
- وأظهرت النتائج أن هناك علاقة إيجابية طويلة المدى بين مؤشرات الحوكمة مقاساً ب المتوسط الحسابي لست متغيرات تعكس جودة المؤسسات الحكومية في المملكة العربية السعودية وهي كالتالي (المساءلة القانونية والشفافية، الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب، فعالية الحكومة، الجودة التنظيمية، سيادة القانون، ومكافحة الفساد) والنمو الاقتصادي السعودي، وهذا بدوره يتوافق مع العديد من الدراسات السابقة التي تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الحوكمة والنمو الإقتصادي في جمهورية مصر (الجوهرى وآخرون، 2023).
- تُشير النتائج إلى أن التعليم والنمو المالي يعتبران عاملان مهمان يؤثران على النمو الاقتصادي السعودي على المدى الطويل وخاصة في ظل ارتفاع مؤشرات الحوكمة التي تُعتبر بمثابة القناة التي تربط بين النمو الاقتصادي السعوي والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على الناحية الأخرى، فكلما ازدادت مؤشرات الحوكمة كلما ازدادت منفعة الاقتصاد من التعليم والنمو المالي وذلك يتوافق مع (2021) Iqbal et al.

4.2 التوصيات

بناء على النتائج السابقة يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات:

- تطوير وتحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بأنظمة الإستيراد والتصدير مثل تسهيل قنوات التجارة الخارجية وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية وتذليل العقبات التجارية والصناعية التي من شأنها أن تُساهم

في جذب رؤوس الأموال في مختلف الأنشطة الاقتصادية وذلك لتدعيم النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

- تخصيص المزيد من الميزانيات للبنية التحتية بمختلف القطاعات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحفيز الانفتاح التجاري وتدفق روؤس الأموال التي تساهم في تحفيز الطلب الكلي على السلع والخدمات وبالتالي تحسين وتعزيز التنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.
- العمل على دراسة وتحليل النظام الاقتصادي السعودي وفق استراتيجيات وخطط واضحة محددة وذلك بالتركيز على رؤية 2030 في الجانب الاقتصادي حيث يعتمد نجاح أي دولة أو منظمة أعمال على الخطط الاستراتيجية التي تضعها وتنفذها، والتي من خلالها تستطيع الدولة أن تركز طاقتها ومواردها على تحقيق الأهداف المرجوة وبفاعلية أكبر وأدق.
- العمل على تحسين الصادرات الغير نفطية من خلال الإهتمام بالسوق المحلي عبر السياسات المالية التي تُساهم على تحفيز الطلب الكلي واستدامة عملية النمو الاقتصادي.
- يجب التركيز على تحسين ورفع مؤشرات الحوكمة والتي تساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي السعودي أو بشكل غير مباشر من خلال تحسين التعليم والإزدهار المالي.

المراجع العربية:

البنك المركزي السعودي SAMA (2022), التقرير السنوي للتقنية المالية, https://www.sama.gov.sa/

الجوهرى, محمد مطر ومحمد، ولاء بلتاجى. (2023). قياس العلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1996–2021م) . *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*، مجلد 24 ، عدد 4.

آل عبد الله، ندى شداد، الغامدي، ريم سعيد. (2020). أثر التنمية البشرية على اقتصاد المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية 2030 للفترة (1990–2016م) .*مجلة العلوم الإقتصادية و الإدارية و القانونية*.67–89 ,(7)4.

المراجع الأجنبية:

Alamoudi, A. M. (2024). Does control of corruption matter in the nexus between trade openness and economic development? The case of Saudi Arabia. *Global Journal of Economics and Business, 14*(3), 242-250. https://doi.org/10.31559/GJEB2024.14.3.4

Blankenau, W. F., & Simpson, N. B. (2004). Public education expenditures and growth. *Journal of Development Economics, 73*(2), 242-257.

Borensztein, E., Gregorio, J., & Lee, J. W. (1997). How does foreign direct investment affect economic growth? *Journal of International Economics, 45*(1), 115-135.

Chan, B., & Al-Hawamdeh, S. (2002). The development of e-commerce in Singapore. *Business Process Management Journal*, *8*(3), 278-288. https://doi.org/10.1108/14637150210428970

Dickey, D. A., & Fuller, W. A. (1979). Distribution of the estimators for autoregressive time series with a unit root. *Journal of the American Statistical Association, 74*(366), 427–431. https://doi.org/10.2307/2286348

Elakkad, R., & Hussein, A. (2023). The impact of imports on economic growth in Egypt. *Open Journal of Social Sciences*, *11*(9), 209-227. https://doi.org/10.4236/jss.2023.119015

Ghosh, A., & Phillips, S. (1998). Warning: Inflation may be harmful to your growth. *IMF Staff Papers*, *45*(4), 672-710.

Hamilton, J. D. (1994). *Time series analysis*. Princeton University Press. https://doi.org/10.1515/9780691218632

Iqbal, S., Khan, A. Q., Khan, M. Y., & Al-Aali, L. (2021). The dynamics of financial development, government quality, and economic growth in different groups of economies. *Sustainability, 13*(7573), 1-20. https://doi.org/10.3390/su13147573

Kan, D.A. Umar, M.A. Zaman, N. Ahmed, E. & Shoukat, Y. (2012). Exports, Imports and Economic Growth Nexus: Time Series Evidence from Pakistan, *World Applied Science Journal*, 18(2). 538- 542.

Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2009). Governance matters VIII: Aggregate and individual governance indicators 1996–2008. *The World Bank*.

Kim, D. H. (2011). Trade, growth and income. *The Journal of International Trade & Economic Development*, 20(5),677709.https://doi.org/10.1080/09638199.2011.538966

Kutan, A. M., Samargandi, N., & Sohag, K. (2017). Does institutional quality matter for financial development and growth? Further evidence from MENA countries. *Australian Economic Papers, 56*(2), 228-248.

Miyan, Md. S., & Biplob, Md. N. K. (2019). Revisiting exports, imports and economic growth nexus: Empirical evidence from Bangladesh (1981-2017). *Modern Economy, 10*(5), 523-536.

Nowbutsing, B. (2014). The impact of openness on economic growth: Case of Indian Ocean rim countries. *Journal of Economics and Development Studies, 2*(2), 407-427.

Olsen, M. (1993). Dictatorship, democracy and economic. *American Political Science Review, 87*(1), 22-34.

Okenna, N. P. (2020). The importance of international trade to the economies of developing countries. *SSRN Electronic Journal*, *9*(5), 1–5. https://doi.org/10.2139/ssrn.3664322

Pesaran, M. H., & Shin, Y. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of Applied Econometrics, 16*(3), 289-326.

Quimba, F. M., Barral, M. A., Rosellon, M. A., & Calizo, S. (2020). Impact of FTA on Philippine industries: Analysis of network effects. *Philippine Institute for Development Studies*. http://hdl.handle.net/10419/241020

Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (1995). Technological diffusion, convergence, and growth. *NBER Working Papers, 5151*. National Bureau of Economic Research.

Rabhakar, A. C., Kaur, G., & Erokhin, V. (2020). Regional trade and development strategies in the era of globalization. *Business Science Reference*.

Ridzuan, A. R., & Khalid, M. W. (2018). The impact of foreign direct investment, domestic investment, trade openness and population on economic growth: Evidence from Asian-5 countries. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, 8*(1), 128-143. https://doi.org/10.6007/IJARBSS/v8-i1/3799

Shahzad, U., He, X., & Muhammad, S. (2023). How terms of trade impact economic growth: The case of the United States. *SAGE Open, 13*(2), 1-13. https://doi.org/10.1177/21582440231176452

World Bank. (2020). *World development indicators*. World Bank Database.

Xu, Z., et al. (2020). Impacts of international trade on global sustainable development. *Nature Sustainability, 3*, 964–971.